بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين

واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.

وصل البحث إلى تفسير القرآن بالرواية الشريفة، وقد ذكر الشيخ الطوسي قدس سره [في تفسير البيان ج١ ص٤] ما نصّه: (واعلم أنّ الرواية ظاهرة في أخبار أصحابنا، بأن تفسير القرآن لا يجوز إلّا بالأثر الصحيح عن النبي صلى الله عليه و آله وعن الأئمة عليهم السلام الذين قولهم حجة كقول النبي صلى الله عليه و آله، وأنّ القول فيه بالرأي لا يجوز).

والمتوفر عندنا من تفسير القرآن بالرواية: تفسير الإمام العسكري عليه السلام وتفسير علي بن ابراهيم القمي وتفسير العياشي، وسيأتي البحث عنها. وقد جمع صاحب البرهان وصاحب تفسير نور الثقلين ما ورد من الروايات في كتب أصحابنا حول تفسير القرآن جمعاً لا يعتمد على تنقيح الأسانيد أو الجمع بين الروايات أو إعمال القواعد الأصولية عند تعارضها، والبحث فعلاً يقع في حجية التفسير بالنقل –أي بالرواية–، وهنا ثلاثة آراء:

الرأي الأول: عدم الحاجة إلى الرجوع إلى الروايات الشريفة في مقام التفسير، بل يُرجع إليها في مقام الاستئناس وفتح نوافذ الفكر على بعض المعاني، وهذا ما يظهر من السيد صاحب الميزان قدس سره.

والرأي الثاني: الرجوع إلى الروايات الشريفة ولكن في خصوص مقام التأويل لا مقام التفسير، أي: أنه إذا وصلت النوبة إلى كون الآية متشابهة ويتوقف رفع تشابهها على التأويل كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذي أَنزَلَ عَلَيكَ الكِتابَ مِنهُ آياتٌ مُحكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتابِ وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ فَأَمَّا الَّذينَ في قُلوبِهِم زَيغٌ فَيَتَّبِعونَ ما تَشابَهَ مِنهُ ابتِغاءَ الفِتنَةِ وَابتِغاءَ تَأويلِهِ وَما يَعلَمُ تَأويلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرّاسِخونَ فِي العِلمِ﴾ [آل عمران: ٧] فهنا يصح الرجوع إلى روايات أهل البيت عليهم السلام؛ لأنهم هم الراسخون في العلم والعالمون بالتأويل، وأما في مقام تحديد أصل المعنى للآية المباركة فلا حاجة للرجوع إلى الروايات الشريفة.

والرأي الثالث: الرجوع المطلق للرواية الصحيحة في تفسير الآية سواءً كانت في مقام التأويل أم في مقام التفسير أو في مقام تقييد إطلاق أو تخصيص عموم وما أشبه ذلك.

ولنبدأ أولاً بالرأي الأول الذي ذهب إليه صاحب الميزان قدس سره، فقد ذكر [في ج٣ ص٧٧] (والمحصل: أن المنهي عنه إنما هو الاستقلال في تفسير القرآن واعتماد المفسر على نفسه من غير رجوع إلى غيره،

ولازمه وجوب الاستمداد من الغير بالرجوع إليه ، وهذا الغير لا محالة إما هو الكتاب أو السنة، وكونه هي السنة ينافي القرآن ونفس السنة الآمرة بالرجوع إليه وعرض الأخبار عليه ، فلا يبقى للرجوع إليه والاستعداد منه في تفسير القرآن إلا نفس القرآن). وحاصل ما ذكره قدس سره [في ج٣ ص٨٤ – ٨٧] أمور:

الأمر الأول: إن ظاهر الآيات القرآنية كون القرآن بياناً واضحاً يكفي في نيل معارفه الفهم بمقدار من التأمل والتدبر، فلا حاجة إلى الرجوع إلى شيء آخر كالرويات الشريفة إلاّ من باب التنبيه والاستئناس وتجويد سليقة الفهم، ومن هذه الآيات الشريفة التي يُستظهر منها ذلك: ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرونَ القُرآنَ وَلَو كانَ مِن عِندِ غَيرِ اللَّهِ لَوَجَدوا فيهِ اختِلافًا كَثيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فقد أفاد صاحب الميزان قدس سره أنّ دلالتها دلالة واضحة على عدم الحاجة في تفسير الآيات القرآنية لشيء سوى الآيات القرآنية، وذلك بتقريب:

أن سياق الآية وارد في مورد التحدي، أي أنّ الله تعالى يتحدى البشرية بأن كتابه ليس فيه اختلاف والدليل على أنه ليس فيه اختلاف هو التدبر فيه، حيث سيكشف التدبر عن عصمته وعدم الاختلاف بين مضامينه، وبالتالي لا وجه لإرجاع فهم القرآن للنبي وأهل بيته الطاهرين عليهم السلام، فإنما ما يذكره النبي أو المعصوم عليهما السلام إمّا معنى يوافق ظاهر القرآن ولو بنوع من التأمل وهذا في الحقيقة رجوع إلى القرآن، والرجوع للنبي صلى الله عليه وآله فقط صار منبهاً ومثيراً إلى أن هذا المعنى موجود في القرآن الكريم، أو لا يوافقه بمعنى أن يرجع إلى قول النبي أو الإمام إلا أنه لا يلتقي مع ظاهر القرآن، وهذا خلاف مقام التحدي إذ كيف يتحدى الله البشر على أن يأتوا بمثل هذا القرآن ولكن لا يمكنهم اكتشاف ذلك إلا بالرجوع إلى النبي صلى الله عليه وآله، وهذا لا ينسجم مع مقام التحدي وإظهار إعجاز القرآن الكريم.

ومن هذه الآيات القرآنية أيضاً قوله تبارك وتعالى: ﴿كِتابٌ فُصِّلَت آياتُهُ قُرآنًا عَرَبِيًّا لِقَومٍ يَعلَمونَ﴾ [فصلت: ٣] وقال في آية أخرى: ﴿وَهذا لِسانٌ عَرَبِيٌّ مُبينٌ﴾ [النحل: ١٠٣] وكيف يتصور في الكتاب الذي لسانه عربي مبين أن يحتاج إلى مفسر من الخارج ولو كان ذلك المفسر هو ما ورد عن النبي والأئمة المعصومين عليهم السلام.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلنا عَلَيكَ الكِتابَ تِبيانًا لِكُلِّ شَيءٍ وَهُدًى وَرَحمَةً وَبُشرى لِلمُسلِمينَ﴾ [النحل: ٨٩]، وقد استدل بهذه الآية صاحب الميزان قدس سره في تفسيره والسيد السبزواري قدس سره في مواهب الرحمن، حيث قال ما حاصله: بأن القرآن قد صرّح بأنه بنفسه تبيانٌ لكل شيء فكيف لا يكون تبياناً لنفسه، وهل يتصور في كتاب يكون تبياناً لكل شيء إلا أنه بنفسه ليس فيه تبيان؟! هذا خلف المقصود.

والنتيجة: أن المستفاد من هذه الآية أن تفسير القرآن من صلب القرآن نفسه بلا حاجة مرجع آخر خارج عن دائرة القرآن.

ومن تلك الآيات قوله تعالى: ﴿يا أَهلَ الكِتابِ قَد جاءَكُم رَسولُنا يُبَيِّنُ لَكُم كَثيرًا مِمّا كُنتُم تُخفونَ مِنَ الكِتابِ وَيَعفو عَن كَثيرٍ قَد جاءَكُم مِنَ اللَّهِ نورٌ وَكِتابٌ مُبينٌ﴾ [المائدة: ١٥] وقال تعالى: ﴿يا أَيُّهَا النّاسُ قَد جاءَكُم بُرهانٌ مِن رَبِّكُم وَأَنزَلنا إِلَيكُم نورًا مُبينًا﴾ [النساء: ١٧٤] والتعبير بالنور يفيد الوضوح التام ومعه لا حاجة إلى مفسر خارج عن دائرة القرآن الكريم.

الأمر الثاني: ذكر قدس سره أن الأخبار المتواترة عندنا المتضمنة للوصية بالتمسك بالقرآن الكريم، وهي كثيرة تتجاوز المئتي رواية، وكذا الروايات الآمرة بعرض الأخبار على القرآن، وهذا المضمون لا يستقيم أبداً إلا مع كون جميع ما نُقل عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام مما يُمكن استفادته من الكتاب، وإلاّ لو لم يكن ما يقولونه موجوداً في آيات الكتاب فكيف يأمرون بعرض رواياتهم على الكتاب؟ فإن هذا دال بالدلالة الالتزامية العرفية على أن ما عندهم فهو من الكتاب.

فإن قلت: قد صحّ عن النبي صلى الله عليه وآله قوله: (إني تارك فيكم ما إن تمسكتم بهما الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض)، وقد رواه الفريقان بطرق متواترة وهو دالٌ على حجية قول أهل البيت عليهم السلام فيما ورد عنهم والاقتصار عليه وإلا لو لم يؤخذ بكلامهم في تفسير القرآن للزم حصول الافتراق بينهم وبين القرآن مع أنه منفي قطعاً على لسان النبي صلى الله عليه وآله، ونفي الافتراق يقتضي عدم الافتراق الزماني والمكاني وكذا عدم الافتراق في الحجية، فلو لم يؤخذ عنهم ما ورد في تفسير القرآن للزم الافتراق وهو منفي كما عرفت.

قلت: إن الحديث الشريف ليس مسوقاً لنفي حجية ظواهر القرآن وقصر الحجية على ظاهر الروايات الشريفة، فإنه يقول (لن يفترقا) مما يعني أن لكل منهما حجية مستقلة وهما في عرض واحد، فللقرآن حجية الدلالة على معانيه والكشف عن المعارف الإلهية، ولأهل البيت عليهم السلام حجية الدلالة على الطريق وهداية الناس إلى أغراضه ومقاصده، ومقصوده قدس سره كما يظهر من عباراته الآتية: أن وظيفة أهل البيت عليهم السلام ليست إيجاد الطريق بل الدلالة على الطريق، أي أنهم لا يفسرون الآية فإن هذا معناه إيجاد الطريق وإنما ينبّهون على نكات عامة يستفيد منها الإنسان في تفسير القرآن بالقرآن، لا أنهم يتكفلون بإيجاد الطريق في تحديد معاني الآيات المباركات.

على أن جمعاً غفيراً من الروايات التفسيرية الواردة عنهم عليهم السلام مشتملة على الاستدلال بالقرآن، كما في موثقة عبد الأعلى مولى آل سام قال: (قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): عثرت فانقطع ظفري فجعلت على إصبعي مرارة فكيف أصنع بالوضوء؟ قال: يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله عز وجل ﴿ما جَعَلَ عَلَيكُم فِي الدّينِ مِن حَرَجٍ ﴾ [الحج: ٧٨] امسح عليه) فهو عليه السلام يعلّمه كيفية الاستفادة من القرآن، ولا يستقيم ذلك إلا بكون المعنى القرآني مما يُمكن أن يناله المخاطب ويستقل به ذهنه لوروده من طريقه المتعيّن له.

وأيضاً ذكر قدس سره بعد أن تحدث عن معاني العرش والكرسي وذكر الروايات الشريفة من كتب الفريقين قال بأنه: لا بد من تفسير العرش والكرسي من الاعتماد على القرآن نفسه، من دون الرجوع إلى ما هو ظاهر الروايات الشريفة.

الأمر الثالث: إن قلت: ما تقول في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلنا إِلَيكَ الذِّكرَ لِتُبَيِّنَ لِلنّاسِ ما نُزِّلَ إِلَيهِم وَلَعَلَّهُم يَتَفَكَّرونَ﴾ [النحل: ٤٤]، فإن ظاهرها أن النبي صلى الله عليه وآله هو المبين والمفسر لآيات القرآن، وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذي بَعَثَ فِي الأُمِّيّينَ رَسولًا مِنهُم يَتلو عَلَيهِم آياتِهِ وَيُزَكّيهِم وَيُعَلِّمُهُمُ الكِتابَ وَالحِكمَةَ وَإِن كانوا مِن قَبلُ لَفي ضَلالٍ مُبينٍ﴾ [الجمعة: ٢].

قلت: إن شأن النبي صلى الله عليه وآله التعليم وحسب، والتعليم عبارة عن هداية المُعلّم الخبير لذهن المـُتعلّم وإرشاده إلى ما يصعب عليه العلم به والحصول عليه لا ما يمتنع فهمه من غير تعليم، أي أن التعليم لا يتضمّن أن توجد علماً بل معنى التعليم أن ترشد الآخر كيف يتعلم، فالتعليم هو الدلالة على الطريق لا إيجاده، وليس معناه وضع يد المتعلم على كل معلومة وتنبيهه عليها، فالتعليم تسهيل الطريق والتقريب للمقصد لا إيجاد الطريق وخلق المقصد.

وبالنتيجة: إن النبي صلى الله عليه وآله إنما يبين للناس المعاني التي يدل عليها القرآن بنفسه ولا يأتي بشيء جديد، ويمكن للناس الوصول إلى تلك المعاني ولو بطريق آخر غير إخبار النبي صلى الله عليه وآله، لا أنه يبين لهم معاني لا طريق إلى فهمها إلا بإخباره هو.

والمتحصل من مجموع كلامه قدس سره حتى الآن: عدم الحاجة إلى الروايات الشريفة في التفسير –أي: تحديد معنى الآية– وإنما يُرجع إليها للاستئناس وتحديد النكات التي تُعين قارئ القرآن والمتدبر فيه على أن يستدل بالقرآن على القرآن أو على أن يفسر القرآن بالقرآن لا أكثر من ذلك.

والحمد لله رب العالمين.